

مدرك النمو في المملكة العربية السعودية

كيف يمكن تسريع وتيرة جهود التنمية المنطقية في
المملكة

المؤلفين:

ريان النسيان
عدنان مرجبا
ادي غانم
توبياس آبيي
فييري لونيس
عبدالمجيد بابطين
آنا مارتينيلى
ياش سابر

تطمح المملكة العربية السعودية - مسترشدة برؤية -2030 إلى أن تصبح بين أكبر 15 اقتصاداً في العالم. وستسهم تنمية مناطق المملكة الواقعة خارج نطاق المراكز الحضرية الرئيسية في تحقيق هذا الهدف الطموح، إلى جانب عوامل النمو الأخرى. وتتناول هذه النشرة الصادرة عن شركة آرثر دي ليتل تحليل بعض مقومات النجاح الأساسية التي يمكن للجهات الفاعلة - الحكومية وغير الحكومية - أن تركز عليها لدفع وتيرة التنمية في مختلف مناطق المملكة.

المساهمة الكبيرة المحتملة للتنمية المناطقية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة

أما في إسبانيا، تتمتع الأقاليم باستقلالية عالية مكنتها من توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي. ففي إقليم كتالونيا، تم التركيز عند وضع الاستراتيجيات والخطط على القطاعات ذات المزايا التنافسية، كالسياحة وتقنية المعلومات. وقد أطلقت كتالونيا استراتيجيتها الإقليمية للسياحة منذ عام 2005، ويمثل هذا القطاع اليوم حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. ونجد أن الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كتالونيا قد ارتفع بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى حوالي 2.3% منذ عام 2005، وهو ما يفوق معدل النمو الإجمالي لإسبانيا الذي بلغ حوالي 2.1% في الفترة نفسها. لقد كان لتنمية إقليم كتالونيا أثراً كبيراً على الاقتصاد الوطني لإسبانيا، نظراً لمساهمة الإقليم بنسبة 20.3% في الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا. العديد من المبررات يمكن استخلاصها من تجارب هاتين الدولتين، لا سيما وأن المملكة قد شرعت في مسيرة تطوير المناطق بدعم سخي واستثمارات تُقدر بمليارات الدولارات.

ومع تأسيس أكثر من 10 جهات مخصصة لتنمية وتطوير المناطق، أطلقت العديد من المبادرات التي قطعت فيها المملكة شوطاً بعيداً ودققت تقدماً ملموساً، ومثال على ذلك التحول الذي شهدته العلا لتصبح وجهة للسياحة الدولية، هذا إلى جانب الخطط الطموحة لمنطقة نيوم في الشمال الغربي من المملكة.

زخم رؤية السعودية 2030

تشهد المملكة العربية السعودية حالياً مسيرة تحول اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة في إطار سعيها لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الطموحة، التي تستهدف مجموعة متنوعة من عوامل النمو، كالاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية الجديدة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، فإن تنمية مناطق المملكة الواقعة خارج نطاق المراكز الحضرية الرئيسية (مراكز النمو) يمكن أن تلعب دوراً كبيراً لا يقل في أهميته عن عوامل النمو الأخرى، مما يجعل من تنمية هذه المناطق عامل مهم للنمو.

ولعل هذا الأمر - إن تم - فإنه سيضيف الكثير إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وإذا ما نظرنا اليوم إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المراكز الحضرية الرئيسية في المملكة مثل الرياض والدمام وجدة، فسنجد أنه يُقدر بنحو 107,000 ريال سعودي (ما يعادل 28,500 دولار أمريكي). وفي المقابل، يُشكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مراكز النمو، مثل منطقتي عسير والقصيم وغيرها من المناطق الأخرى، ما يقارب 73,000 ريال سعودي (ما يعادل 19,500 دولار أمريكي). وسيُسهم تقليل هذه الفجوة بين المراكز الحضرية الرئيسية ومراكز النمو ولو بنسبة 10% في زيادة مساهمة تلك المناطق في الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمملكة بحوالي 27 مليار ريال سعودي (ما يعادل 7.2 مليار دولار أمريكي).

دراسات الحالة - التنمية المناطقية في البرازيل وإسبانيا

تُدرِك العديد من الدول أهمية التنمية المناطقية كأحد عوامل النمو ومنها دولة البرازيل وحكومتها التي تبنت «برنامج تسريع النمو» المعروف باسم «Programa de Aceleração do Crescimento PAC» في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في مختلف مناطق الدولة من خلال الاستثمارات في النقل والمواصلات، والإسكان، والصرف الصحي، والبنية التحتية للطاقة. وقد نجح هذا البرنامج في تحسين مستويات المعيشة، ووفقاً للبحث الذي أجرته جامعة ولاية باهيا في البرازيل، تُقدر الزيادة التي أضافها البرنامج للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 40%. كما ساهم البرنامج حسب ما أعلنته وزارة التخطيط والميزانية والإدارة البرازيلية في خلق فرص عمل جديدة وزيادة مستويات الدخل، حيث ضمن البرنامج توفير فرص عمل للسكان المحليين في المناطق، مما ساعد على التخفيف من أثر الأزمة المالية في عام 2008.

الشكل 1. عوامل النجاح الرئيسية للتنمية المناطقية



المصدر: آرثر دي ليتل

مقومات النجاح

تتسم جهود التنمية المناطقية في طبيعتها بتعدد جوانبها، ونحن في آرثر دي ليتل، وفي ضوء خبراتنا في تصميم وتنفيذ البرامج الفعّالة، وقفنا على خمسة مقومات محددة من شأنها تمهيد السبيل نحو تحقيق النجاح. وتتمحور هذه المقومات حول الاستراتيجية، والحوكمة، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، وجذب الاستثمارات (انظر الشكل 1).

1. وضع استراتيجية طموحة

إن وضع استراتيجية طموحة وواضحة سيوفر التركيز اللازم والنجاح المستدام، ومن المهم أن تركز تلك الاستراتيجية على المزايا النسبية والتنافسية للمنطقة، ومواءمتها مع الأولويات الوطنية، والتركيز على ممارسات التنمية المستدامة. فالاستراتيجية الفعّالة والمدروسة تُعد عنصراً في غاية الأهمية للتنمية والاستفادة من جهود الجهات ذات العلاقة. ويمكن مراعاة عدة عوامل عند وضع استراتيجية المنطقة على النحو التالي:

– **تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية للمنطقة:** بإمكان المملكة العربية السعودية الاستفادة من الأصول والموارد المتنوعة في مختلف المناطق. ومن الممكن أن تكون المزايا النسبية والتنافسية للمناطق متنوعة، شاملةً المواقع التاريخية والطبيعية السادرة (مثل عسير والعللا)، والمواقع الدينية (مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة)، والموارد الطبيعية والموقع اللوجستي الفريد (مثل منطقة الحدود الشمالية).

– **المواءمة مع الاستراتيجيات القطاعية الوطنية:** قد يؤدي اتباع منهجيات غير متواءمة واحتمالية دخول المناطق في سياق تنافسي إلى تقويض النجاح على مستوى المناطق أو المستوى الوطني بوجه عام. ولتفادي مثل هذه العقبات، لا بد من مواءمة استراتيجيات تنمية وتطوير المناطق مع الاستراتيجيات الوطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للسياسة، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار من جانب، والخطط الموضوعية لتطوير المناطق الأخرى من جانب آخر. إن تحقيق هذه المواءمة يتطلب من المناطق أن تشرع في دراسة وتحليل الاستراتيجيات الوطنية وجميع المدخلات من الوزارات المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة.

2. تأسيس حوكمة واضحة

تحتاج برامج التنمية المناطقية إلى مشاركة ودعم من مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة على المستويين الوطني والمحلي. ويمكن أن تشمل هذه الجهات الإمارات، والجهات المكلفة بتطوير المناطق، والوزارات (مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة البيئة والمياه والزراعة) إلى جانب الشركاء المعنيين بالبنية التحتية (مثل الشركة السعودية للكهرباء، وشركة المياه الوطنية). وتتضمن أفضل الممارسات لتأسيس الحوكمة ما يلي:

فهم ومعرفة مهام وأهداف الجهات ذات

العلاقة: يُعدّ الفهم المتعمق لجميع الجهات الرئيسية ذات العلاقة والأدوار المنوطة بها في تطوير المناطق أمراً هاماً للوصول إلى مرحلة تضافر الجهود وتحقيق التعاون فيما بينهم. وفي حالة وجود جهة مكلفة بتطوير المنطقة، فمن الممكن عقد ورش العمل بحضور جميع الجهات المعنية ذات العلاقة لعرض مشروعاتهم وتسليط الضوء على الدعم الذي يمكنهم تقديمه. ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نذكر هيئة تطوير منطقة عسير كواحدة من الأمثلة البارزة على ذلك، حيث تعمل الهيئة بصفة مستمرة على تحقيق المواءمة بين جهود الجهات ذات العلاقة لضمان تناغم وتنسيق الجهود المبذولة لتنمية وتطوير منطقة عسير.

اتباع ممارسات التنمية المستدامة: يمكن لاستراتيجيات المناطق أن تساهم في تمكين المجتمعات المحلية وأن تعمل للحفاظ على الأصول الطبيعية للأجيال القادمة. ومع شروع المملكة في جهودها التنموية الضخمة، يمكن أن تعمل المناطق على إدراج الممارسات المستدامة ضمن استراتيجيتها لتحقيق قيمة طويلة الأجل. فقد قطعت المملكة على نفسها وعوداً والتزامات لتحقيق التنمية المستدامة، كما شهدنا في الآونة الأخيرة مع إطلاق محمية الإمام فيصل بن تركي الملكية التي تمتد على مساحة 30,000 كم مربع

السياحة المستدامة - هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة

بالنظر إلى خارج المملكة، سنجد أن هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة تلعب دوراً محورياً في تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على السياحة المستدامة، مستفيدةً من نقاط القوة الموجودة لديها مع السعي إلى زيادة معدلات التوظيف وإيجاد فرص عمل جديدة والارتقاء بجودة الوظائف المتاحة لأهل المنطقة. وقد طبقت الهيئة في سبيل ذلك العديد من المبادرات كتحسين المواصلات العامة ومستوى الربط بين المناطق، وتقديم المنح الدراسية للبرامج الأكاديمية ذات الصلة بالسياحة، وتنظيم البرامج التدريبية، وإطلاق برامج الدمج المجتمعي بهدف تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قبلة للراغبين في العمل والعيش. كما أخذت الهيئة على عاتقها مسؤولية إعداد الإرشادات والمعايير المعنية بالاستدامة، كالوائح التنظيمية للمباني الخضراء، واستثمرت في وضع التدابير اللازمة للحفاظ على ثقافة رأس الخيمة من خلال التقدم بطلب الانضمام إلى قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو بأربعة من المواقع الأثرية، وترميم إحدى مدنها كأثر معقل من معقل الغوص لصيد اللؤلؤ بالمنطقة.

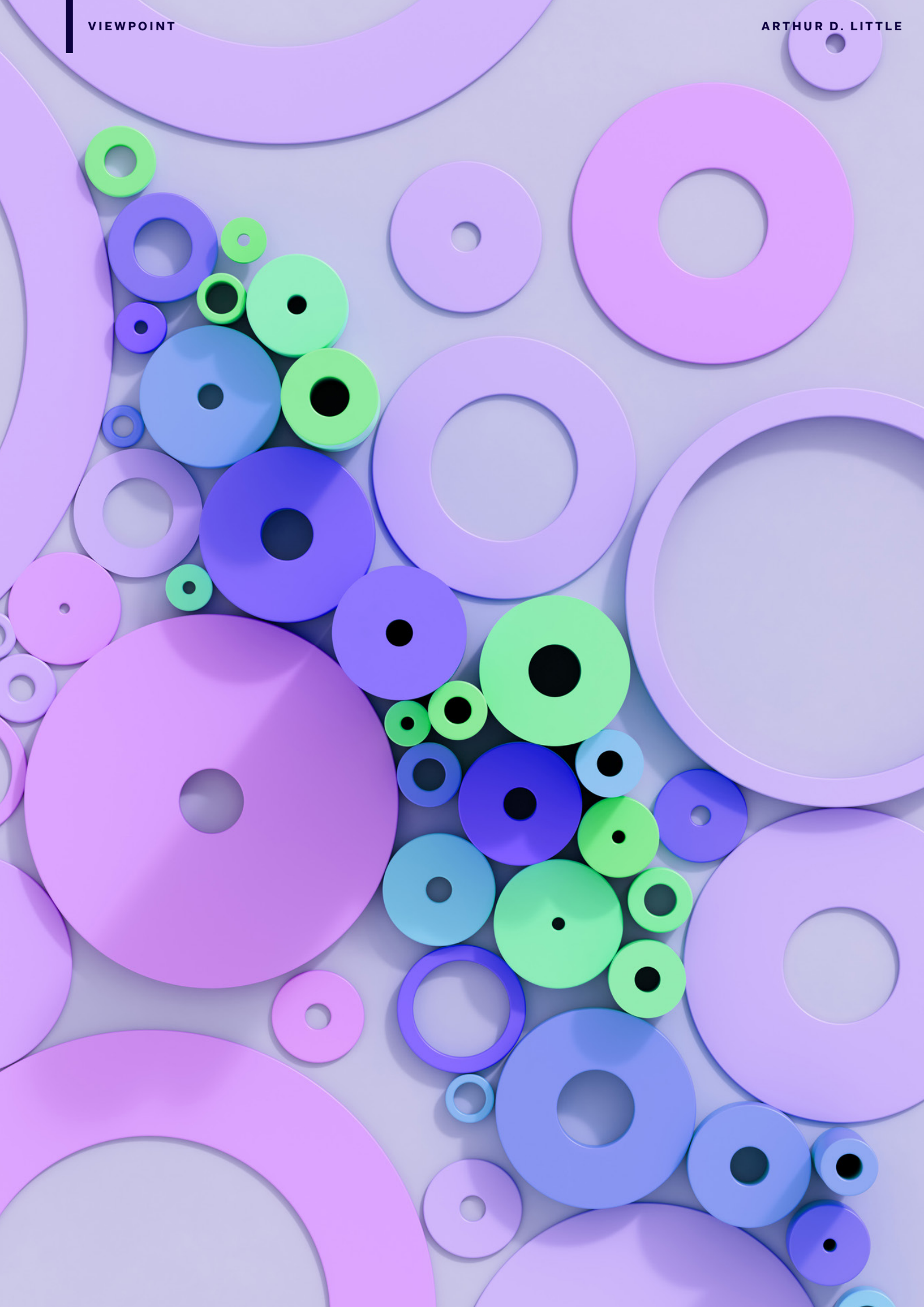
3. تنمية رأس المال البشري بالمنطقة

لا غنى عن توافر الكفاءات المؤهلة اللازمة لإنجاح جهود التنمية المنطقية، فبدون رأس المال البشري، لن يكون من الممكن تحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة من المشاريع، بل إن سكان المنطقة قد يشعرون بالتهمة ويقعون في فخ البطالة. وقد أشارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» في «مؤشر الابتكار العالمي» الصادر عنها إلى استثمار المملكة العربية السعودية لما نسبته ٧,٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم في عام ٢٠٢٢، إلا أنه وعلى الرغم من شروعات المملكة في رحلة مُلفتة للارتقاء بمهارات الأفراد، فإن توافر الكفاءات المؤهلة على مستوى المناطق لا يزال أحد التحديات الرئيسية. ولمواجهة هذا التحدي، لا بد من اتخاذ التدابير التي تهدف إلى:

- **تقديم برامج مخصصة لتنمية رأس المال البشري:** يمكن للمؤسسات التعليمية بالمناطق أن تعمل مع الحكومات والشركات والمنظمات القطاعية على تعديل مناهجها بحيث تلبى احتياجات القطاعات ذات الأولوية والصناعات المحددة في استراتيجيات تطوير المناطق. وهذا التعاون من شأنه دعم جهود تنمية القطاعات ذات إمكانات النمو العالية بضمان تزويد القوى العاملة المحلية بالمهارات المناسبة والمعرفة المطلوبة التي ستساعد بدورها في جذب الاستثمارات. على سبيل المثال، فقد حققت العلا بالفعل نتائج مبهرة من خلال منهجها في إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى الارتقاء بمهارات ما يزيد على 5,200 فرد في المجتمع المحلي في 2021 (بالمقارنة مع المستهدف الأولي في حدود 3,855 فرد). وتتضمن الجهود برامج المنح الدراسية والتدريب وبرنامج حماية الذي يحفز المواطنين بالمنطقة ويدربهم على المشاركة في خدمة التراث الثقافي والطبيعي الثري لمنطقتهم.

يتطلب نجاح جهود التنمية المناطقية الاستناد إلى إطار حوكمة فعّال

- **وضع إطار حوكمة واضح:** لا بد من توفير إطار حوكمة فعّال حتى تتكامل جهود تنمية وتطوير المناطق بالنجاح، لا سيما في ظل تعدد الجهات المعنية بجهود التنمية والتطوير، بما لها من مهام واختصاصات مختلفة وأدوار ومسؤوليات متباينة بل ومتداخلة في بعض الأحيان، وعليه فمن الضرورة أن يشتمل إطار الحوكمة على:
 - نموذج تفاعل واضح يبين أوجه التفاعل بين الجهات ذات العلاقة. وهو يُعد مصدر ملموس لتمكين عملية تنفيذ البرنامج بصورة شاملة في إطار من الجهود المشتركة والمتضافرة بين جميع الجهات.
 - الاتفاقيات المُبرمة بين الجهات ذات العلاقة لضمان التزامهم بالبرنامج وتنفيذهم للمشروعات الموكلة إليهم في المنطقة.
- **وضع آليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة:** لا بد من وضع آليات التنسيق نظراً لأهميتها في حالة تعدد الجهات ذات العلاقة ووجود تشابه في مسؤولياتها، ويعد تشكيل لجنة لتنمية المناطق إحدى آليات التنسيق المحتملة. ويمكن ترأس تلك اللجنة ودعم أعمالها من خلال الجهة المعنية بتطوير المنطقة - إن وجدت - على أن تضم في عضويتها ممثلين عن كل جهة رئيسية من الجهات ذات العلاقة. وبذلك تتولى اللجنة مهمة تنسيق التخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بجميع جهود تنمية وتطوير المنطقة.



4. تطوير البنية التحتية للمنطقة

تلعب البنية التحتية بالمنطقة دوراً حيوياً في تمكين التجارة والاستثمار والتنمية الاجتماعية والتي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة متقدمة عالمياً في جودة البنية التحتية، غير أن هناك تباين في مستوى الجودة ما بين المدن الكبرى والمناطق الأقل سكاناً، حيث تؤدي ظروف الطقس القاسية إلى جعل عملية تطوير شبكات البنية التحتية صعبة وأكثر تكلفة. وللتغلب على هذه التحديات، يمكن النظر في عوامل النجاح التالية:

وضع برامج التمويل المباشر أو التمويل المشترك لتطوير البنية التحتية: توجد فرصة

كبيرة لمزيد من التطوير لمرافق البنية التحتية في مناطق المملكة، سواء من خلال تدشين مشروعات جديدة أو بصيانة الأصول القائمة أو تحديثها، على الرغم من أن أغلبية الاستثمارات المطلوبة ستكون مخصصة من مصادر التمويل الحكومية، إلا أن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص قد توفر بديلاً فعالاً لتجنب تحميل أعباء التمويل كاملة على كاهل الحكومة، لا سيما في المناطق الأقل تنمية.

اتباع نهج متكامل لتطوير البنية التحتية: من

المهم التنسيق بين المشاريع المختلفة للبنية التحتية لتعظيم أثر هذه المرافق، الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة العمل معاً وفق نهج شامل والربط بين مختلف هذه المشاريع. ويمكن الوقوف على فوائد النهج المتكامل من خلال النظر إلى الربط بين مشروع توسعة مطار الملك عبد العزيز الدولي ومشروع تطوير جدة، حيث أدى ربط المطار بمشروع قطار الحرمين السريع، الذي يصل منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، إلى تيسير عبء السفر والتنقل على حجاج ومعتكري بيت الله الحرام وزوار الروضة الشريفة، من وإلى المطار، وعزز كذلك مكانة المطار كمركز نقل رئيسي لمناطق المملكة.

بذل الجهود اللازمة للحفاظ على أصحاب المهارات

العالية في المنطقة: تعاني مراكز النمو من تسرب الكفاءات بانتقالها إلى المناطق الأكثر تنمية نظراً لتوفر فرص عمل أفضل، لذا فإنه من الضروري تحفيز العاملين على البقاء بمنطقتهم من خلال جعل بيئتهم أكثر جذباً، ويشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية والنقل والمواصلات وتيسير الحصول على المساكن والخدمات الصحية بأسعار ميسورة، هذا إلى جانب تقديم رواتب تنافسية وسياسات داعمة للأسرة، على غرار ساعات العمل المرنة وإجازات الوضع للمرأة والأبوة للرجل وخدمات رعاية الأطفال، التي من شأنها رفع درجة جذب هذه المناطق في أعين الشباب

جهود التحديث في ماليزيا وكوريا الجنوبية

سعت ولاية بينانغ المشهورة فيما مضى بكونها إحدى مناطق ماليزيا الزراعية إلى تنويع اقتصادها من خلال تحديد العديد من القطاعات ذات الأولوية كالإلكترونيات وصناعة السيارات والأدوية كجزء من استراتيجيتها، فتمكنت من بناء قوى عاملة ماهرة من خلال إنشاء كلية الهندسة المتخصصة ومراكز البحث والتطوير، مما مكنتها من أن تصبح واحدة من مراكز صناعة الإلكترونيات والسيارات، ونجحت في اجتذاب الشركات الكبرى مثل إنتل (Intel) وديل (Dell) وبوش (Bosch) في المنطقة. أما بالنسبة لكوريا الجنوبية، فقد أطلقت حكومة كوريا الجنوبية في ستينيات القرن العشرين برنامج "سايماول أوندونج (Seamaul Undong)" أو (حركة القرية الجديدة) بهدف تحديث مناطقها الريفية وتطويرها، وتضمن مهام البرنامج إمداد القرويين بالتمويل والدعم الفني اللازم للمساعدة في بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتشبيد المدارس ومرافق الرعاية الصحية بالإضافة إلى تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية.

– تحديد الفرص المتاحة والترويج للحزم

الاستثمارية: يجري تطوير فرص الاستثمار على مستوى المناطق من خلال الحزم الاستثمارية، والتي تشمل في العادة معلومات حول موقع الأصول وإجمالي مساحة الأرض والتكلفة الإجمالية للتنمية والتطوير ومعدل العائد الداخلي. ويُعد عنصر الوقت عاملاً مهماً لنجاح الترويج لهذه الحزم. فإن الحملات التسويقية المبكرة للغاية، قبل تجهيز البنية التحتية الأساسية، قد تؤدي إلى إثناء المستثمرين على المدى البعيد. وتشمل الأساليب الترويجية الفعاليات ودعوات العشاء الخاصة مع المستثمرين والمنتديات الاستثمارية.

– توفير خدمات الدعم والتسهيلات: من الممكن

أن تكون رحلة الاستثمار معقدة، مما يعني أن المستثمرين سيحتاجون إلى الدعم لتخطي أي عقبات قد تواجههم. ويجب أن تحصر البرامج المعنية بتنمية وتطوير المناطق التحديات والمعوقات المحتملة، مع إيجاد حلول لتلك المعوقات التي تقع طولها تحت مظلتها، وتنسيق الجهود لوضع الحلول الاستباقية للتحديات المستقبلية، وقد تشمل الخدمات دعم المستثمرين في الحصول على الحوافز الحكومية، وتيسير آلية التواصل مع الجهات المعنية الأخرى، واستكشاف الفرص وإجراء الزيارات الميدانية، وجميعها إجراءات من شأنها المساعدة في الحفاظ على مستوى اهتمام المستثمر.

هناك العديد من الجهات في المملكة، كالمكتب الاستراتيجي لتطوير منطقة الباحة، بصدد تأسيس وحدات متخصصة لجذب الاستثمارات، على غرار وحدات جذب الاستثمارات بالدول الأخرى مثل هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة بدولة الإمارات العربية المتحدة و"استثمر في توسكاني" بإيطاليا. وقد نجح فريق الاستثمار في هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة في جذب مجموعة "وين ريزورتس (Wynn Resorts)" للفنادق والكازينوهات للعمل في رأس الخيمة، وهو أكبر استثمار أجنبي مباشر في الإمارة. وقد أثمر هذا الإنجاز بدوره عن زيادة اهتمام المستثمرين الآخرين.

أثر البنية التحتية المحلية على النمو في الصين

أسهمت تنمية البنية التحتية في المناطق بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي في الصين، حيث اتبعت الحكومة منهجية منسقة لتنمية البنية التحتية في منطقة خليج غوانغدونغ وهونج كونج وماكاو الكبرى – المعروفة باسم منطقة الخليج الكبرى – سعياً لدمج المدن التسع الواقعة داخل حدود مقاطعة غوانغدونغ، بالإضافة إلى هونج كونج وماكاو، في منطقة اقتصادية واحدة تتميز بالتنوع والديناميكية. وشملت خطط البنية التحتية مد شبكة سكك حديدية فائقة السرعة وبناء جسر هونج كونج- تشوهاي- ماكاو، وهو منظومة ضخمة من الجسور والأنفاق الممتدة فوق دلتا نهر اللؤلؤة.

5. جذب الاستثمارات من القطاعين الحكومي والخاص

تسعى المملكة العربية السعودية إلى رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% إلى 5.7% بحلول عام 2030. وتُمثل تهيئة بيئة استثمارية جاذبة أمراً بالغ الأهمية لضمان مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية المناطقية. ولذلك، يمكن للبرامج المعنية بالتنمية المناطقية أن تزيد من وعي القطاع الخاص بالفرص المتاحة، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإزالة العقبات التي تحول دون إسهام القطاع الخاص في مسيرة التنمية. ومن أمثلة هذه الإجراءات التي يمكن أن تخلق بيئة جاذبة للاستثمار:

– إنشاء وحدة متخصصة لجذب الاستثمارات:

بينما تقود وزارة الاستثمار الجهود الوطنية لجذب الاستثمارات، تؤدي فرق العمل المتخصصة في المناطق دوراً بارزاً في تنظيم وتنسيق الجهود في منظومة الاستثمار على مستوى المناطق وإمداد المستثمرين بنقطة تواصل محلية لاستعراض الفرص الاستثمارية المتوفرة وتمييزها. وتأسيس هذه الوحدات من شأنه توضيح أدوار مختلف الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق وتزويد المستثمرين برؤية شاملة ومتكاملة بجميع الفرص الاستثمارية المتاحة على مستوى المنطقة.

وهذه الواحات الترفيهية لا يقتصر دورها على إثراء المشهد الثقافي والترفيهي في المناطق فحسب، بل تعمل أيضاً على استحداث المئات من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لصالح مجتمعاتها المحلية. وفي هذا السياق، نجحت شركة سفن في عقد ثمان شراكات دولية مع شركات كبرى مثل وارنر برازرز (Warner Bros) وديسكفري (Discovery) وماتل (Mattel)، كما تتوقع وفود أكثر من 90 مليون زائر بحلول عام 2030.

إلى جانب جذب الاستثمارات الخاصة، يمكن للمملكة الاعتماد أيضاً على صندوق الاستثمارات العامة كمحفز قوي للنمو، فقد كان الصندوق وما زال منذ تأسيسه أحد المحفزات الرئيسية لدفع عجلة التنمية بمناطق المملكة، حيث يوجه الصندوق - من خلال محفظته الاستثمارية - رأس المال الاستراتيجي نحو 13 قطاعاً من القطاعات المحورية ذات الإمكانيات العالية، مما يسهم في تعزيز جهود المملكة في تحقيق النمو بالمناطق وتنويع الاقتصاد. ومثال ذلك قطاع الترفيه والرياضة، حيث وجه الصندوق من خلال شركة مشاريع الترفيه السعودية "سفن"، المملوكة بالكامل للصندوق، ما قيمته 50 مليار ريال سعودي (ما يعادل 13.3 مليار دولار أمريكي) نحو تطوير 21 وجهة ترفيهية موزعة على 14 مدينة من مدن المملكة، أبرزها منطقة المدينة المنورة التي تخطط سفن لتأسيس ست مناطق ترفيهية فيها.

الخاتمة

الدفع بالتنمية المناطقية باتباع أفضل الممارسات

من المهم اعتماد نهج تنموي شامل من أجل تعظيم المساهمة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق

في إطار سعي المملكة نحو تحقيق مستهدفها الطموح بأن تصبح بين أكبر 15 اقتصاداً في العالم، تعتبر التنمية المناطقية أحد محركات النمو الواعدة. ويتطلب إطلاق الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة في المناطق اتباع نهج تنموي شامل. وتشمل هذه المنهجية خمسة محاور رئيسية:

1. **الاستراتيجية:** اتباع التوجهات الاستراتيجية الوطنية، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية للمناطق، وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة.
2. **الحكومة:** ضمان مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة، ووضع إطار حوكمة وآليات تنسيق واضحة.
3. **رأس المال البشري:** ضمان توفر الكفاءات البشرية والمهارات المناسبة من خلال توفير التدريب وبرامج الاحتفاظ بالكفاءات.
4. **البنية التحتية:** تطوير البنية التحتية المناسبة باتباع نهج متكامل والنظر في آليات التمويل المباشر أو المشترك (بين القطاعين العام والخاص).
5. **الاستثمار:** جذب الاستثمارات من خلال وحدة مركزية متخصصة، والترويج للفرص المتاحة وتقديم الدعم الكامل للمستثمرين.



ARTHUR LITTLE

كانت "آرثر د لتل" وما زالت في طليعة الشركات التي اتخذت الابتكار نهجاً لها منذ تأسيسها في عام 1886م، حيث تفخر الشركة بكونها إحدى الجهات الرائدة في مجال تعزيز التكامل بين عناصر الاستراتيجية والابتكار والتحول في القطاعات القائمة على التقنية بشكل كبير. وتعمل الشركة على تقديم الدعم لعملائها من خلال العمل على تطوير منظومة أعمالهم، وتزويدهم بحلول تطويرية واعدة. كما تعمل على تمكين عملائها من بناء قدراتهم الابتكارية وتنفيذ التحول المنشود في مؤسساتهم.

يتمتع فريقنا الاستشاري بخبرات عملية مستفيضة ومتخصصة في مختلف القطاعات والمجالات جنباً إلى جنب مع معرفتهم المتعمقة بالتوجهات السائدة وأهم العوامل المحركة للسوق. وتتمتع آرثر د لتل بحضور قوي بين أوساط مراكز الأعمال الأكثر أهمية في جميع أرجاء العالم، ويحدونا الفخر بتقديم الخدمات إلى معظم الشركات المصنّفة ضمن أبرز 1000 شركة في مجلة "فورتن 1000"، إضافةً إلى غيرها إلى غيرها من الشركات الرائدة ومؤسسات القطاع الحكومي على حدٍ سواء.

مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adlittle.com

حقوق الطبع والنشر © Arther D. Little - جميع الحقوق محفوظة.